

وثيقة الدورة التدريبية للاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الحد من الفقر التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

سيتم عقد جلسة تدريبية تحت البند 4 من جدول الأعمال بعنوان "جلسة مناقشة السياسات بشأن تحسين جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، حيث تم إعداد وثيقة الاجتماع لإثراء المناقشات خلال الجلسة المذكورة أعلاه من أجل التوصل إلى نصائح حول تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في هذا المجال. كذلك تم إعداد الوثيقة وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث المخصص لهذا الاجتماع وإجابات الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات وقد أرسلت بالفعل إلى مراكز تنسيق مجموعة العمل المعنية بالحد من الفقر التابعة للكومسيك من قبل مكتب تنسيق الكومسيك. وقد قدم فريق العمل التوصيات السياسية التالية:

التوصية 1: زيادة عدد المعلمين ونوعيتهم، خصوصاً في المدارس التي تخدم الفقراء والمحرومين، من خلال تحسين معدلات الأجور، والمدخلات التربوية، وحوافز الأداء، والتدريب، وإصلاح المناهج الدراسية.

الأساس المنطقي:

المعلمون هم أهم المؤثرات في النتائج التعليمية. ومع ذلك، فهم يعانون من النقص في العدد في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وينبغي تكثيف الجهود لجعل التدريس خياراً مفضلاً للعمل. حيث أن مستويات الدخل ضرورية لجذب أفضل المرشحين إلى مهنة التدريس. ويفسر هذا جزئياً توجه طلاب التعليم العالي في كثير من الدول ذات الأداء العالي مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية؛ إلى مهنة التدريس. والمشهود في عدد كبير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدني معدلات أجور المعلمين. لذلك ينبغي - كما هو مشار إليه في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة - أن تكون زيادة عدد المعلمين المؤهلين أولوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

من ناحية أخرى، تشير الدلائل إلى أن مستوى الكفاءات والمعرفة بين المعلمين لا يزال منخفضاً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في المدارس التي تخدم أكثر الفئات تهميشاً وفقراً. حيث يفتقر المعلمون إلى القدرة على نقل معرفتهم إلى الطلاب بفعالية كافية. وتتضمن الخيارات المتاحة لتحسين جودة المعلم، التعيين المرتكز على العقود أو تقديم حوافز الأداء. إن المدخلات التربوية التي تواكب التدريس في المستويات المختلفة فعالة أيضاً في تحسين أداء الطلاب. وينبغي كذلك أن تركز إصلاحات المناهج وتدريب المعلمين على فهم الطالب، وتشجيع التحليل، بدلاً من حوافز التحفيظ.

التوصية 2: زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال تبني نماذج جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع.

الأساس المنطقي:

بناء على قياس تحصيل الطالب في الرياضيات والعلوم والقراءة أظهرت منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في جميع التقييمات اتجاهات تنازلياً في جودة التعليم. يظل استخدام نماذج التعليم والتعلم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خياراً شائعاً لمساعدة المعلمين والطلاب للتغلب على مثل هذه العيوب. يعتبر الأردن وماليزيا مثالين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اللتين أطلقتان مشاريع جديدة لتحسين جودة التعليم من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.

ورغم أن استخدام نماذج التعليم والتعلم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشيع مع الأيام ولديه بعض السمات الواعدة، فإن نجاحها ليس مضموناً. يعد تصميم محتوى منصات التعليم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم الأبعاد لهذا النوع من المبادرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تجربة النماذج الجديدة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق صغير، وعدم التوسع فيها إلا بعد تقييم تأثيرها على مخرجات التعليم. كما يمكن لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الذين قاموا بالاستثمارات في هذا المجال أن يقدموا بعض الإرشادات للأعضاء الآخرين استناداً لتجاربيهم. وتشمل الأمثلة توزيع أجهزة الكمبيوتر اللوحية منخفضة التكلفة وإنشاء نظم مراقبة وإعداد تقارير للمدرسة عبر الإنترنت.

التوصية 3: تعزيز فرص التعليم الأفضل في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بأسعار معقولة.

الأساس المنطقي:

إن الفقر وسوء الدخل وسوء الصحة مشاكل تحد من فرص التعلم في الحياة المبكرة. فمستوى سوء التغذية مرتفع جداً في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويعتبر المرض الجسدي سبباً رئيسياً وراء تغيب الطالب عن المدرسة. والاستثمار في صحة الطفل وتعزيز الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي الجيد يمكن أن يقطع شوطاً طويلاً لإزالة عدم المساواة في فرص التعلم في المراحل اللاحقة من التعليم المدرسي. إن أهمية التنمية المبكرة معترف بها بالفعل، وتحتل مكانها في أهداف التنمية المستدامة 4.2 على سبيل المثال: "ضمان إتاحة الفرص لجميع الفتيات والفتيان من أجل الحصول على نوعية جيدة من النمو والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030".

يؤكد التحليل الخاص ببلدان محددة لنتائج التعليم في الأردن وماليزيا ونيجيريا على أهمية التعليم ما قبل الابتدائي لتحقيق نجاح لاحق في الصفوف الابتدائية والثانوية. ووفقاً لإحدى التقديرات، فإن تمكين الأطفال الذين يبلغون من العمر 3 سنوات من التعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECED) سيزيد من متوسط التحصيل التعليمي الثانوي والعالي بمقدار 0.7 سنة. ومع ذلك، تختلف تغطية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بين بلدان أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، ومعدل المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في كثير من هذه البلدان منخفضاً. في كثير من الحالات. والاعتماد على دعم القطاع الخاص يؤدي إلى تقييد وصول الأطفال من الأسر الفقيرة اقتصادياً، أو يخلق عدم مساواة في الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي الجيد.

التوصية 4: ضمان التعميم الشامل لإغلاق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مخرجات التعليم.

الأساس المنطقي:

على الرغم من الحد من الفقر وزيادة معدلات التعليم في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ لا تزال الفجوة بين النتائج التعليمية للطلاب من العائلات الغنية والفقيرة مستمرة. وتلاحظ هذه الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية في التعليم في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وتكبر الفجوة بالنسبة للطلاب الذين يدرسون في المدارس الحكومية الرئيسية في المناطق الريفية حيث تكون نوعية هذه المدارس سيئة بشكل عام.

تشير نتائج دراسات الحالة في سياق الدول الأربع في التقرير البحثي إلى أن مستوى دخل الأسرة يرتبط بشدة بأداء الطلاب. وضمان التعميم الشامل يحتاج إلى تخصيص المزيد من الموارد لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وسيطلب هذا تحديد الأطفال الذين يعانون من عجز في الانخراط في التعليم، وألية فعالة لضمهم إلى الفصول الدراسية والمجتمع. هناك عدد قليل من الأمثلة فقط مثل لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC) في جنوب آسيا، ومدارس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، ولوحظ أنها تحقق النجاح في توفير التعليم الجيد للطلاب الذين ينتمون إلى الأسر المحرومة اقتصادياً. يجب تحديد المزيد من الأمثلة في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي حتى يمكن نشر نماذج التعليم الفعالة لصالح الفقراء على نطاق واسع. قد تلعب المدارس الدينية¹ دوراً هاماً في التعليم المؤيد للفقراء، ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات واللوائح لتحسين آفاق المعاهد الدينية في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

¹ فيبينما تشير كلمة المدرسة في اللغة العربية إلى أي نوع من المؤسسات التعليمية (الدينية وغير الدينية): تقتصر في بعض البلدان على نموذج محدد للتعليم حيث يكون التركيز على التعليم الإسلامي أو القرآن.

التوصية 5: تحسين التعليم وتعزيز المساواة من خلال مشاركة الوالدين وإشراكهم في رصد تعليم أطفالهم، وتكثيف التفاعل بين الوالدين والمدرس لتحسين عملية تقديم التعليم.

الأساس المنطقي:

إن تقديم تعليم عالي الجودة هو مسؤولية مشتركة حيث يعمل أصحاب المصلحة المختلفون معا ويعتمد بعضهم على بعض. ويمثل غياب المساواة تحدياً على مستوى منظومة التعليم وسبباً رئيسياً لفقر عائدات الإنفاق العام في التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يمثل التغيب عن المدرسة تحدياً كبيراً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً لمسح واحد يشمل دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن متوسط الهدر في وقت التعليم يقارب الـ 20 في المئة في العام الدراسي، بسبب العوامل التي تؤدي إلى ابتعاد المعلمين عن المدرسة.

تشير الأدلة إلى وجود ارتباط إيجابي بين أداء الطلاب في بيئات ومشاركة الوالدين. والسلطات المدرسية لا تبلغ إلا عدداً قليلاً من أولياء الطلاب الذين تتدنى مستويات إنجازهم. وهؤلاء في الغالب هم الأولياء الذين يمارسون الضغط على المعايير الأكاديمية. ويكون الضغط في الغالب "غائباً إلى حد كبير". لذلك يجب أن يتم مشاركة أولياء الأمور بما يدرسه أطفالهم وكيف يتقدمون. وهذا الأمر يمكن أولياء الطلاب من متابعة التقدم من خلال التشاور المنتظم مع المعلمين. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة وتيرة التفاعل بين الآباء والمعلمين يمكن أن تمكن المدرسة من تزويد أولياء الأمور بمعلومات واضحة حول كيفية المساهمة الفعالة في تعليم أطفالهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس تقديم معلومات مفيدة للآباء من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال مثل الزيارات المنزلية، والنشرات الإخبارية، وكتيبات الوالدين.

أدوات لتحقيق نواحي السياسة:

مجموعة عمل الحد من الفقر التابعة للكموسيك: يمكن للفريق العامل أن يشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً في الاجتماعات اللاحقة.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يقوم مكتب تنسيق الكومسيك بإصدار نداءات حول مقترحات المشاريع كل عام. إلى جانب تمويل مشروع الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل، وتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف يتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. لتحقيق توصيات السياسة المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مرفق تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم الحلقات الدراسية، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وحلقات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، ومواد / وثائق التدريب، وما إلى ذلك.